

كثرة التكرار من مقدمة مغني اللبيب وبيان ما في مشكل مكّي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان

خالد محمد الصغير - الأكاديمية الليبية مصراتة - ليبيا

khaled.as14@yahoo.com

الملخص

تحدث ابن هشام في مقدمة مغني اللبيب عن أسباب طول كتب إعراب القرآن الكريم، ومنها كثرة التكرار، وهذا البحث يقيم دراسة عملية على ذلك في المسائل التي ذكرها ابن هشام بتتبعه المواضع المتشابهة في بعض كتب إعراب القرآن الكريم، بعد أن يبين ما ذكره ابن هشام في مقدمة مغني اللبيب، وما ذكره بعض الشراح. يقف البحث على ما ذكره مكّي في كتاب مشكل إعراب القرآن، وما ذكره العكبري في التبيان في إعراب القرآن، وما ذكره أبو حيان في تفسير البحر المحيط، ويقيم دراسة لكثير من المواضع المتشابهة، حيث يظهر أسلوب كل معرب في المواضع المتشابهة، وما يعيده وما يسكت عنه، والفرق بين موضع وآخر، وذلك في الموصول في مثل قوله تعالى: ﴿... هُدَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ...﴾، وفي الضمير المنفصل في مثل قوله تعالى: ﴿... إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝﴾، وفي الضمير المنفصل في مثل قوله تعالى: ﴿... كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ...﴾، وفي الضمير المنفصل إذا أعرب فصلاً أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له؟، وفي كون المرفوع فاعلاً أو مبنياً إذا وقع بعد "إذا" في نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝﴾، و"إن" في نحو ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ ...﴾، والظرف في نحو ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ...﴾، و"لو" في نحو ﴿... وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ...﴾، وفي موضع أن وإن وصلتهما بعد حذف الجار في نحو ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ...﴾، ونحو ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ...﴾، وفي العطف على الضمير المجزور من دون إعادة الحافض، وفي العطف على الضمير المنفصل المرفوع من دون وجود الفاصل.

كلمات مفتاحية: ابن هشام، مغني اللبيب، كثرة التكرار، مكّي، كتاب مشكل إعراب القرآن، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، أبو حيان، تفسير البحر المحيط.

تاريخ النشر: 2023/12/01

تاريخ الاستلام: 2023/10/12

تمهيد:

تحدث ابن هشام في مقدمة مغني اللبيب عن أسباب طول كتب إعراب القرآن الكريم، ومنها كثرة التكرار، وضرب لذلك أمثلة بين منها مراده، فالمعربون يتكلمون على التركيب عندما يعربونه، ثم يعيدون الكلام عليه كلما مر بهم؛ لأن كتب الإعراب وضعت للكلام على الصور الجزئية، ولم توضع لإفادة القوانين الكلية⁽¹⁾، وهذه الأمثلة يمر عليها أكثر قراء مغني اللبيب من دون النظر إليها أو التدقيق فيها، ومن دون البحث عما يتعلق بها في مغني اللبيب، وفي كتب إعراب القرآن الكريم، وهذا البحث يغطي ذلك، ويبين أهميتها، ويشرح ما يتعلق بها، ويثبت ما ذكره بعض شراح مغني اللبيب عن ذلك في مقدمة مغني اللبيب؛ ليكتمل الحديث، ويقم دراسة عملية مقارنة بين بعض كتب الإعراب، وهي مشكل مكي، وتبيان العكبري، وبحر أبي حيان، في بعض مواضع القرآن الكريم بعد البحث والاستقراء، وقد أحال ابن هشام إلى الباب الرابع من مغني اللبيب للاطلاع على هذه المسائل ونحوها، ولم يفصل القول في مقدمة مغني اللبيب؛ بل تكلم بإجمال مبيناً أن هناك خلافاً، مُعدداً الأوجه من دون تفصيلها⁽²⁾.

أهمية البحث:

- معرفة مدى دقة ما قدمه ابن هشام.
- تتبع ظاهرة كثرة التكرار في المواضع التي ذكرها ابن هشام، وهو جانب عملي يغفل عنه كثيرون.
- مقارنة بعض كتب الإعراب في المواضع التي ذكرها ابن هشام في مقدمة مغني اللبيب.
- الوقوف على أسباب هذه الظاهرة.
- تفصيل ما أجمله ابن هشام، وبيان ما في الشواهد التي استشهد بها.

المواضع التي درسها البحث:

درس البحث أكثر من خمسين موضعاً في القرآن الكريم منها ما فصل فيه، ومنها ما أثبتته في الهامش، وهذه المواضع موزعة على مسائل البحث.

التعريف بابن هشام ومكي والعكبري وأبي حيان:

1- ابن هشام الأنصاري:

ذكر العسقلاني أن اسمه عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ولم أجد من سماه بذلك غيره إلا الشوكاني، إذ تجمع المصادر الأخرى على أن اسمه عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد، جمال الدين، الشيخ الأنصاري الحنبلي.

(1) ينظر مغني اللبيب 1/10-11.

(2) ينظر السابق 1/11.

أتقن العربية ففاق الأقران؛ بل الشيوخ، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، فكان محققاً بالغا ومطلعاً مفرطاً ومقتدراً على التصرف في الكلام، من كتبه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، التحصيل والتفصيل لكتاب التنزيل، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (ت سنة 761 من هـ).⁽³⁾

2- مكي بن أبي طالب:

هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي القيسي، أبو محمد، المقرئ النحوي، عالم بالتفسير والعربية، كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف، مجوداً للقرآن، اشتهر بالصلاح وإجابة الدعوة، خطب وأقرأ بجامع قرطبة، من كتبه: مشكل إعراب القرآن، المنتقى في الأخبار، الإيضاح في النسخ والمنسوخ، (ت سنة 437 من هـ).⁽⁴⁾

3- أبو البقاء العكبري:

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي، أبو البقاء، النحوي، الحنبلي، محب الدين، عالم بالأدب واللغة والنحو والفرائض والحساب، كان ثقة صدوقاً، من كتبه: إيضاح المفصل، شرح ديوان المتنبّي، التبيان في إعراب القرآن، (ت سنة 616 من هـ).⁽⁵⁾

4- أبو حيان الأندلسي:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفري، أثير الدين، أبو حيان، نحوي عصره ولغويته ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، أخذ العربية عن أبي الحسن الأبيدي وأبي جعفر بن الزبير وغيرهما، وتقدم في النحو، من كتبه: البحر المحيط تحفة الغريب، النهر، (ت سنة 745 من هـ).⁽⁶⁾

ما نقله ابن هشام والمواضع التي درسها البحث:

أولاً- الموصول في مثل قوله تعالى: ﴿... هُدَىٰ لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الدِّينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾⁽⁷⁾:
نقل ابن هشام عن المعريين أنهم ذكروا فيه ثلاثة أوجه، ولم يبين ابن هشام الأوجه في مقدمته⁽⁸⁾، ولكن الشراح بينوا هذه الأوجه التي تحدث عنها ابن هشام، وهذه الأوجه هي:
1- الجر على الصفة لما قبله "المتقين"، فهو تابع لما قبله⁽⁹⁾.
2- الرفع على أنه في الأصل كان تابعا على الصفة ثم قطع، وهو مبتدأ وما بعده الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿... وَأُولَئِكَ...﴾⁽¹⁰⁾ أو خبر لمبتدأ محذوف، وحذفه واجب.

(3) ينظر الدرر الكامنة 208/2-209، بغية الوعاة 68/2-69، شذرات الذهب 191/6-192، البدر الطالع 400/1-401، الأعلام 291/4.

(4) ينظر إنباه الرواة 298/2، غاية النهاية 309/2، الأعلام 214/8.

(5) ينظر بغية الوعاة 38/2-39، الأعلام 208/4.

(6) ينظر النجوم الزاهرة 111/10-112، بغية الوعاة 280/1، الأعلام 26/8.

(7) سورة البقرة 2-3.

(8) ينظر مغني اللبيب 11/1.

(9) ينظر شرح الدماميني 13/1، حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 5/1.

3- النصب على أنه كان نعتاً ثم قطع إلى النصب بفعل محذوف، وهو واجب الحذف⁽¹¹⁾. والقطع بوجهيه للمدح، وفي مخالفة الإعراب والانتقال من حركة إلى أخرى تنبيه للسمع وإيقاظه ليهتم بهذا التغيير، وفي حذف المبتدأ أو الفعل زيادة في التنبيه⁽¹²⁾. وفي الباب الخامس أعاد ابن هشام الآية مبيناً أنه يجوز في القول الكريم إعراب الموصول تابعاً كما يجوز أن يضم "أعني" أو "أمدح" أو "هو"، وإعرابه على التبعية نعت، ولا يعرب بدلاً⁽¹³⁾.

التوجيه في مشكل مكى وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- قَالَ تَعَالَى: ﴿... هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ﴾ (14):

- ذكر مكى أنه يجوز في القول الكريم أن يكون موضعه خفضاً على النعت لـ "لمتقين" أو على البدلية منهم، أو يكون موضعه نصباً بإضمار "أعني"، أو يكون موضعه رفعا على إضمار مبتدأ أو هو المبتدأ والخبر قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ... ﴾⁽¹⁵⁾.
- وأما أبو البقاء فقد ذكر أنه في موضع جر على الصفة لـ "لمتقين"، ويجوز كونه في موضع نصب إما على الموضع لـ "لمتقين"، أو على إضمار "أعني"، ويجوز كذلك أن يكون في موضع رفع بإضمار "هم"، أو هو مبتدأ والخبر قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ... ﴾⁽¹⁶⁾.

- ونقل أبو حيان أنهم ذكروا في إعراب القول الكريم الخفض على النعت للمتقين أو على البدلية منه، والنصب على المدح بالقطع، أو النصب على إضمار "أعني" مفسراً، ونقل القول أنه منصوب على الموضع من "المتقين"، فتخلوا أن موضعا له، وهذا الموضع نصب، ولم ينسب أبو حيان إلى نفسه شيئاً⁽¹⁷⁾.

بدأ مكى بالخفض، وهو من وجهين، وأتبعه النصب، وهو من وجه واحد، وختم بالرفع، وهو من وجهين، وقد جوز مكى الأوجه الثلاثة، ولم يختر وجهاً على آخر. وبدأ أبو البقاء بالجر، وعده على وجه واحد، وفي تقديم الاختيار دلالة على أنه الوجه الذي يرتضيه، ثم جوز غيره، وهو النصب من وجهين، وجوز كذلك الرفع من وجهين. ولم ينسب أبو حيان إلى نفسه شيئاً، إنما نقل الأقوال في التوجيه، فالخفض من وجهين، والنصب من ثلاثة أوجه، ولم يتحدث عن الرفع.

(10) سورة البقرة 5.

(11) ينظر شرح الدماميني 13/1، حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 5/1.

(12) ينظر شرح الدماميني 13/1.

(13) ينظر مغني اللبيب 568/2، وينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 672.

(14) سورة البقرة 2-3.

(15) سورة البقرة 5. - ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 17/1.

(16) سورة البقرة 5. - ينظر التبيان في إعراب القرآن 16/1-17.

(17) ينظر تفسير البحر المحيط 163/1.

يتضح مما سبق أن المعربين عدوا التوجيه، مع اختلاف فيما بينهم، وقد قدموا جميعهم الخفض وإن تفاوتت عباراتهم، وفي هذا نقل للوجوه المختلفة، وتعدد للأراء، وهو الموضع الأول؛ لذلك لا يستغرب تعدد الوجوه الإعرابية.

2- قال تعالى: ﴿ أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ (18):

- لم يتحدث مكي عن إعراب الاسم الموصول⁽¹⁹⁾.
- ووجه أبو البقاء القول الكريم، فهو إما صفة لـ "لمتقين"، وإما منصوب على إضمار "أعني"، وإما مرفوع بإضمار "هم"⁽²⁰⁾.

- وأما أبو حيان فقد قال: ((ويجوز في ﴿ الَّذِينَ ﴾ الإتياع، والقطع للرفع والنصب))⁽²¹⁾.
لم يذكر مكي شيئاً عن القول الكريم، ووجه أبو البقاء الجر على الصفة، والنصب من وجه، والرفع من وجه. والوجوه الثلاثة جائزة عند أبي حيان، ولا تفصيل في التوجيه.

وإذا قارنا بين الآيتين السابقتين نجد اختلافا واضحا، فلم يكن توجيه هذه الآية كتوجيه الآية التي سبقتها، ولم يتحدث ابن هشام عن ذلك، نعم هناك تكرار؛ ولكنه ليس كما ذكر ابن هشام، ومكي لم يتحدث عن التوجيه، وفي ذلك إثبات لاختلاف المعربين في توجيههم آيات القرآن الكريم المتشابهة.

3- قال تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمًا أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ۝ الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا قُلْ فَادْرؤُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ ﴾ (22):

- أعاد مكي التوجيه، فذكر أنه في موضع نصب على النعت من قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ نَافَقُوا ﴾ أو على البدلية، أو على إضمار "أعني"، أو في موضع الرفع بإضمار مبتدأ⁽²³⁾.
- وأجاز أبو البقاء أن يكون موضعه نصبا بإضمار "أعني"، أو صفة لـ "لذين نافقوا"، أو بدلا منه، أو يكون في موضع جر على البدلية من المجرور في ﴿ بأفواههم ﴾ أو من ﴿ قلوبهم ﴾، ويجوز كذلك أن يكون مبتدأ والخبر ﴿ قُلْ فَادْرؤُوا ﴾، والتقدير: قل لهم فادرؤوا⁽²⁴⁾.

- ونقل أبو حيان أنهم جوزوا وجوها في إعراب الموصول، إما الرفع على النعت لـ "لذين نافقوا"، أو على أنه خبر والمبتدأ محذوف، أو على البدلية من "الواو" في

(18) سورة آل عمران 133-134.

(19) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 158/1.

(20) ينظر التبيان في إعراب القرآن 292/1.

(21) تفسير البحر المحیط 63/3.

(22) سورة آل عمران 167-168.

(23) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 308/1.

(24) ينظر التبيان في إعراب القرآن 292/1.

﴿ يكتمون ﴾، وإما النصب، فهو على الذم، والتقدير: "أثم الذين"، وإما الجرّ على البديل من الضمير في ﴿ بأفواههم ﴾ أو من ﴿ قلوبهم ﴾⁽²⁵⁾. في توجيه مكي تكرار لما سبق، وهو موافق لما ذكره ابن هشام، وقد عدد أبو البقاء التوجيه، وذكر في القول الكريم ما لم يذكره فيما قبله، وهذا سبب كاف للتكرار، فوجه البدلية من ثلاثة ألفاظ كريمة، وليس من الموصول فقط، وبذلك يختلف الإعراب على حسب السياق، وما يحتويه من ألفاظ يحتمل الإبدال منها. والوجوه متعددة عند أبي حيان، وفيها إضافة عما سبق، فقد أثبت الذم، وأضاف مبدلاً منه ثابتاً في السياق. ومما سبق يتضح أن مكيًا لم يصف شيئاً؛ ولكن أبا البقاء وأبا حيان أضافا ما لم يذكره من قبل، فليس التشابه في هيئة ملزماً للتوجيه نفسه فقط؛ بل يختلف ذلك باختلاف السياق، فالتكرار ليس واحداً عند المعربين.

4- قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عٰهَدَ إِلَيْنَا لَآ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ ... ﴾⁽²⁶⁾.

- ذكر مكي التوجيه فهو في موضع خفض من قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ... ﴾⁽²⁷⁾، أو هو في موضع نصب بإضمار "أعني"، أو هو في موضع رفع بتقدير "هم"⁽²⁸⁾.

- وذكر أبو البقاء أنه في موضع جر بدلاً من ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ... ﴾⁽²⁹⁾، كما يجوز أن يكون في موضع نصب على إضمار "أعني"، وأن يكون في موضع رفع على إضمار "هم"⁽³⁰⁾.

- ووجه أبو حيان القول الكريم على أنه صفة لـ "لذنين قالوا"، وذكر أنهم جوزوا القطع للنصب والرفع، وجوزوا إتباعه على البدلية⁽³¹⁾.

الأوجه عند مكي ثلاثة، وكأنه يريد التنكير كلما ابتعد التوجيه، وقدم أبو البقاء ما يراه أولاً، ثم جوز غيره، وفي ذلك تكرار، مع ملاحظة الفرق بين التوجيه من موضع إلى آخر، واختار أبو حيان ما يراه، ثم أتبعه بالنقل، وفي ذلك مخالفة لمنهجه السابق في النقل من دن اختيار، وهو ما يفيد اختلاف عبارات التوجيه من موضع إلى آخر، فالتكرار ليس هو هو، وإنما هناك اختلاف من موضع إلى آخر.

(25) ينظر تفسير البحر المحيط 116/3.

(26) سورة آل عمران 183.

(27) سورة آل عمران 181.

(28) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 169/1.

(29) سورة آل عمران 181.

(30) ينظر التبيان في إعراب القرآن 316/1.

(31) ينظر تفسير البحر المحيط 138-137/3.

5- قال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ۝ الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ... ﴾ (32):

- لم يتحدث مكي عن التوجيه (33)

- وجوز أبو البقاء أن يكون في موضع نصب بإضمار "أعني" (34)

- ونقل أبو حيان أنهم جوزوا في الموصول أن يكون تابعا على البدلية من ﴿ أُولُو ﴾ أو على الوصفية، كما جوزوا أن يكون صفة لـ ﴿ من ﴾، وعليه فقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ ﴾ اعتراض، وجوزوا كذلك أن يكون مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿ ... أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (35)

اكتفى مكي بما ذكره سابقا من توجيهات في ألفاظ مشابهة، وذكر أبو البقاء وجهها واحدا في توجيه واحد، وهو مخالفة لما قدمه من قبل، ولا يخفى التكرار عند أبي حيان، مع إضافة ما يجوزه السياق من وجوه.

6- قال تعالى: ﴿ ... وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَسَنَىٰ ۝ الَّذِينَ يَجْتَبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ... ﴾ (36):

- ذكر مكي أن الموصول في موضع نصب من قوله تعالى: ﴿ وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾ (37)

- وذكر أبو البقاء أنه في موضع نصب نعتا لقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾، أو في موضع رفع بتقدير "هم" (38)

- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم (39)

ما أثبتته مكي مخالف لما سبق ذكره؛ فقد اكتفى بتوجيه واحد، واللفظ الكريم يحتمل توجيهين عند أبي البقاء، النصب من وجه، والرفع من وجه. فأبو حيان لم يتحدث عن التوجيه في اللفظ الكريم، وهذا يثبت أن التكرار لا يكون في كل موضع، واختلاف التوجيه من موضع إلى آخر، والاكتفاء بوجوه من دون وجوه، وترك التوجيه دليل على أن تقدم اللفظ المشابه يؤثر على ما بعده في التوجيه.

ثانيا- الضمير المنفصل في مثل قوله تعالى ﴿ ... إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝ ﴾ (40):

نقل ابن هشام عن المعريين أنهم ذكروا فيه ثلاثة أوجه، ولم يبين ابن هشام الأوجه في مقامة مغني اللبيب (41)، ولكن الشراح بينوا هذه الأوجه التي تحدث عنها ابن هشام، وهذه الأوجه هي:

(32) سورة الرعد 19-20.

(33) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 443/1.

(34) ينظر التبيان في إعراب القرآن 756/2.

(35) سورة الرعد 22.

- ينظر تفسير البحر المحيط 375/5.

(36) سورة النجم 31-32.

(37) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 332/2.

(38) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1189/2.

(39) ينظر تفسير البحر المحيط 162/8.

(40) سورة البقرة 127؛ سورة آل عمران 35.

تاريخ الاستلام: 2023/10/12

1- أن يكون ضمير فصل.

2- التوكيد للضمير المنصوب قبله.

3- أن يكون مبتدأ، وما بعده الخبر⁽⁴²⁾.

وفي الباب الخامس أعاد ابن هشام الآية مبيّناً أن في القول الكريم ثلاثة أوجه، الفصل أرجحها، والابتداء أضعفها، وهو يختص بلغة تميم، ويجوز فيها التوكيد⁽⁴³⁾. وهذا الموضوع الذي تحدث عنه ابن هشام ليس الأول في القرآن، وربما ذكره لاشتهاره ببين المعريين، أو لعدم ظهور التكرار أو شدة التكرار في الموضوع الأول؛ لأنهما يكونان في غيره.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- قال تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۝ ﴾⁽⁴⁴⁾:

- ذكر مكي أنك تستطيع أن تجعل الضمير المنفصل تأكيداً لـ "الكاف"، فهو في موضع نصب، وتستطيع أن تجعله مبتدأ فهو مرفوع، وقوله تعالى ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ الخبر، وتستطيع أن تجعله فاصلة⁽⁴⁵⁾.

- ووجه أبو البقاء الضمير المنفصل على أنه مبتدأ، وقوله تعالى ﴿ الْعَلِيمُ ﴾ الخبر، وجوز بعد التوجيه أن يكون الضمير توكيداً لاسم إن⁽⁴⁶⁾، وقال: ((ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو "الكاف" في المعنى، ولا يقع هاهنا "إياك" للتوكيد؛ لأنها لو وقعت لكانت بدلاً، و"إياك" لم يؤكد بها))⁽⁴⁷⁾، كما جوز أن تكون فصلاً⁽⁴⁸⁾.

- وذكر أبو حيان أن ﴿ أنت ﴾ يحتمل أن يكون مؤكداً للضمير، فهو في موضع نصب، ويحتمل أن يكون مبتدأ فموضعه رفع، وخبره ﴿ الْعَلِيمُ ﴾، ويحتمل أن يكون فصلاً⁽⁴⁹⁾.

اتفقت كلمة المعريين في تحديد الأوجه الجائزة، وتوجيه أبي البقاء يختلف عن توجيه مكي وأبي حيان، فقد وجه أبو البقاء بالابتداء، وهو ما أخره مكي وأبو حيان، وذكر ابن هشام أنه الأضعف، كما تحدث أبو البقاء عن الضمير لتوضيح موقعه حتى يزول اللبس.

2- قال تعالى: ﴿ ... إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝ ﴾⁽⁵⁰⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽⁵¹⁾.

(41) ينظر مغني اللبيب 11/1.

(42) ينظر شرح الدماميني 13/1، حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 5/1.

(43) ينظر مغني اللبيب 556/2، وينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 667.

(44) سورة البقرة 32.

(45) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 37/1.

(46) ينظر التبيان في إعراب القرآن 49/1.

(47) نفسه.

(48) ينظر نفسه.

(49) ينظر تفسير البحر المحيط 298/1.

(50) سورة البقرة 127.

- وكذلك لم يتحدث أبو البقاء عن القول الكريم⁽⁵²⁾.
 - وأما أبو حيان فقد قال: ((يجوز في « أنت » الابتداء والفصل والتأكيد. وقد تقدّم الكلام في الفصل وفائدته، وهو من المسائل التي جمعت فيها الكلام في نحو من سبعة أوراق أحكاماً دون استدلال))⁽⁵³⁾. يظهر الخلاف جلياً بين المعربين في طريقتهم المتبعة في التوجيه، فلم يتحدث مكي وأبو البقاء، وأوجز أبو حيان، ويتضح عدم التكرار عند الجميع، وقد أرجع أبو حيان في هذا الموضوع، حيث أحال إلى ما سبق ذكره.

3- قال تعالى: ﴿ ... إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾⁽⁵⁴⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽⁵⁵⁾.
 - ولم يتحدث كذلك أبو البقاء⁽⁵⁶⁾.
 - وكذلك لم يتحدث عنه أبو حيان⁽⁵⁷⁾.

وهذا يثبت عدم التكرار، ويؤكد أن المواضيع المتشابهة لا يكون فيها التوجيه بوتيرة واحدة؛ فقد ترك كل المعربين الحديث عن ضمير الفصل، وعن الوجوه الجائزة في اللفظ الكريم.

4- قال تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾⁽⁵⁸⁾:

- ذكر مكي أن الضمير تأكيد لـ "الكاف"، أو هو مبتدأ، أو هو فاصلة لا محل له من الإعراب، وقد جمعه مكي مع الموضوع الذي يليه⁽⁵⁹⁾.
 - ولم يتحدث أبو البقاء كذلك عن القول الكريم⁽⁶⁰⁾.
 - ولم يتحدث أبو حيان كذلك عن القول الكريم⁽⁶¹⁾.

جمع مكي هذا الموضوع والذي يليه لاتفاق التوجيه، وهو ما يدل على أن مكيًا يدرك أن تكرار التوجيه في الآيات المتشابهة يثقل الكتاب، ولا حاجة إليه، والجمع بينهما لمنع النسيان أو تنبيه شارذ الذهن وإيقاظه ليعلم كيفية التخريج، وأما أبو البقاء وأبو حيان فلم يكررا التوجيه لعدم الحجة إليه.

5- قال تعالى: ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾⁽⁶²⁾:

(51) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 71/1.

(52) ينظر التبيان في إعراب القرآن 115/1.

(53) تفسير البحر المحيط 559/1.

(54) سورة آل عمران 35.

(55) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 136/1.

(56) ينظر التبيان في إعراب القرآن 254-253/1.

(57) ينظر تفسير البحر المحيط 456-455/2.

(58) سورة المائدة 116.

(59) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 255/1.

(60) ينظر التبيان في إعراب القرآن 476/1.

(61) ينظر تفسير البحر المحيط 64/4.

(62) سورة المائدة 118.

- ذكر مكي أن الضمير تأكيد لـ "الكاف"، أو هو مبتدأ أو هو فاصلة، لا محل له من الإعراب، وقد جمعه مكي مع الموضوع السابق⁽⁶³⁾.
- ولم يتحدث أبو البقاء كذلك عن القول الكريم⁽⁶⁴⁾.
- ولم يتحدث أبو حيان كذلك عن القول الكريم⁽⁶⁵⁾.
- الأمر نفسه في الآية السابقة، فقد اتخذ المعربون موقفاً موحداً في الآيتين الكريميتين.
- 6- قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفُوْا لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽⁶⁶⁾.
- لم يتحدث مكي عن ذلك⁽⁶⁷⁾.
- ولم يتحدث أبو البقاء عن القول الكريم⁽⁶⁸⁾.
- ولم يتحدث أبو حيان كذلك عن القول الكريم⁽⁶⁹⁾.
- وهذا يدل على أن المعربين يتركون مواضع متعددة لمنع التكرار، ويكتفون بالتوجيه السابق.
- ثالثاً- الضمير المنفصل في مثل قوله تعالى: ﴿... كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ...﴾⁽⁷⁰⁾.
- نقل ابن هشام عن المعربين أنهم ذكروا فيه وجهين⁽⁷¹⁾، ولم يبين ابن هشام الوجهين في مقدمة مغني اللبيب، ولكن الشراح بينوا الوجهين، وهما:

1- الفصل.

2- التوكيد⁽⁷²⁾.

وذكر ابن هشام في الباب الرابع أنه يجوز في القول الكريم الفصل والتوكيد دون الابتداء، وذلك بسبب انتصاب ما بعد الضمير⁽⁷³⁾، كما أضاف معه قوله تعالى: ﴿... إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيَيْنِ﴾⁽⁷⁴⁾.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- قال تعالى: ﴿... كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ...﴾⁽⁷⁵⁾.

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽⁷⁶⁾.

(63) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 255/1.

(64) ينظر التبيان في إعراب القرآن 477/1.

(65) ينظر تفسير البحر المحيط 66-67/4.

(66) سورة الممتحنة 5.

(67) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 371/2.

(68) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1218/2.

(69) ينظر تفسير البحر المحيط 253/8.

(70) سورة المائدة 117.

(71) مغني اللبيب 1/11.

(72) ينظر شرح الدماميني 13/1، حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 6/1.

(73) ينظر مغني اللبيب 497/2، وينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 672.

(74) ورد القول الكريم في موضعين، سورة الأعراف 113، سورة الشعراء 41. - ينظر مغني اللبيب 497/2.

(75) سورة المائدة 117.

(76) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 255/1.

- وأما أبو البقاء فأجاز أن يكون الضمير فصلا وأن يكون توكيدا للفاعل⁽⁷⁷⁾.
- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽⁷⁸⁾.
- وجه أبو البقاء، وترك التوجيه مكي وأبو حيان، وكان التوجيه معلوم فلا حاجة له.
- 2- قال تعالى: ﴿... إِنَّ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ ۝﴾⁽⁷⁹⁾:
- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽⁸⁰⁾.
- ولم يتحدث كذلك عنه أبو البقاء⁽⁸¹⁾.
- وقال أبو حيان: ((و﴿ نحن ﴾ إما تأكيد للضمير وإما فصل))⁽⁸²⁾.
- وجه أبو حيان، وترك التوجيه مكي وأبو البقاء، والترك للوضوح، والتوجيه لأن الضمير يختلف، فقد يلتبس على بعض الناس، ولكل وجهته التي بنى عليها موقفه، وفي هذا دليل على أن المعربين يختلفون في طريقة توجيههم للمواضع المتفقة، وأنهم يختارون ما يرونه مناسباً.
- 3- قال تعالى: ﴿... إِنَّ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيْنَ ۝﴾⁽⁸³⁾:
- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽⁸⁴⁾.
- ولم يتحدث عنه أبو البقاء⁽⁸⁵⁾.
- ولم يتحدث أبو حيان كذلك عن القول الكريم⁽⁸⁶⁾.
- فيما سبق دليل على أن كثرة التكرار ليست غالبية في كتب المعربين، وأنهم يختلفون في طريقة التوجيه، فلهم واقعهم الذي يختلف فيه بعضهم عن بعض.
- رابعا- الضمير المنفصل إذا أعرب فصلا أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له؟:
- تحدث ابن هشام عن هذا في مقدمته باختصار شديد، حيث لم يذكر إلا الخلاف من دون بيان له، وعند حديث ابن هشام على "هو" وفروعه ذكر أنها تكون أحرفا إذا أعربت فصلا في مثل "زيد هو الفاضل"، وعليه فلا موضع لها، ونقل ابن هشام القول بأنها أسماء في ذلك، وصدده ب"قيل"، وشبه ذلك بقول الأخفش في نحو "صه" و"نزال"، وبالآلف واللام في مثل "الضارب" على تقدير اسميتها⁽⁸⁷⁾.

(77) ينظر التبيان في إعراب القرآن 477/1.

(78) ينظر تفسير البحر المحيط 66-65/4.

(79) سورة الأعراف 113. - ينظر مغني اللبيب 497/2.

(80) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 325/1.

(81) ينظر التبيان في إعراب القرآن 587/1.

(82) تفسير البحر المحيط 360/4.

(83) سورة الشعراء 41. - ينظر مغني اللبيب 497/2.

(84) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 140-139/1.

(85) ينظر التبيان في إعراب القرآن 995/2.

(86) ينظر تفسير البحر المحيط 15/7.

(87) ينظر مغني اللبيب 354/2.

وقد فصل الأمر في ضمير الفصل عند حديثه في الباب الرابع عن شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا⁽⁸⁸⁾، وفي ذلك مسائل، منها المسألة الثالثة التي خصها بالحديث في محله⁽⁸⁹⁾، وقد اصطلح البصريون على تسميته فصلا؛ لأنه يفصل بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولفصل السامع عن توجيه الخبر تابعا⁽⁹⁰⁾، واصطلح الكوفيون على تسميته عمادا⁽⁹¹⁾؛ لأنه يعتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان⁽⁹²⁾، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، وهو صفة عند المدنيين⁽⁹³⁾.

وفي المسألة ذهب البصريون إلى أنه لا محل له من الإعراب، ثم اختلفوا، فقال أكثرهم: إنه حرف⁽⁹⁴⁾، وتسميته بالضمير مجازية بسبب صورته⁽⁹⁵⁾، وكونه حرفا غير مشكل كما ذكر ابن هشام⁽⁹⁶⁾، وقد عقب الدماميني بأنه توسيع لدائرة الإشكال، وليس رفعا له، فرد الشمني أن المقصود عدم استبعاد هذا القول؛ فإن له نظيرين فيما ذكره ابن هشام⁽⁹⁷⁾، وقد ذكر ابن يعيش أنه سلب معنى الاسم، وانتقل إلى حيز الحرفية، وألغى كما تلغى الحروف⁽⁹⁸⁾. وذهب الخليل إلى أنه اسم⁽⁹⁹⁾، ومثل ذلك أسماء الأفعال في القول إنها غير معمولة لشيء، وكذلك "أل" الموصولة⁽¹⁰⁰⁾، وقد بين الدماميني أنه على قول من يراها اسما⁽¹⁰¹⁾، ف"أل" هذه يظهر إعرابها في ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف⁽¹⁰²⁾، فالأولى كما ذكر الدسوقي حذفها، وعدم ذكرها، وقد قال دردير: هي حينئذ لها محل⁽¹⁰³⁾، وردّ الشمني ذلك؛ لأن ما ذكره ابن هشام على قول من يراها غير معمولة لأي شيء⁽¹⁰⁴⁾.

(88) ينظر السابق 493/2.

(89) ينظر السابق 496/2.

(90) ينظر شرح التسهيل 167/1.

(91) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2، شرح المفصل 110/3.

(92) ينظر شرح التسهيل 167/1.

(93) ينظر ارتشاف الضرب 951/2، والمقصود بالصفة التأكيد. ينظر همع الهوامع 227/1.

(94) ينظر مغني اللبيب 496/2.

(95) تنظر حاشية الدسوقي 183/2.

(96) ينظر مغني اللبيب 496/2.

(97) تنظر حاشية الشمني 186/2.

(98) شرح المفصل 113/3.

(99) ينظر مغني اللبيب 497/2، همع الهوامع 227/1.

(100) ينظر مغني اللبيب 497/2.

(101) تنظر حاشية الشمني 186/2.

(102) تنظر حاشية الدسوقي 183/2، حاشية الأمير 106/2.

(103) تنظر حاشية الدسوقي 183/2.

(104) تنظر حاشية الشمني 186/2.

وزهد الكوفيون إلى أن له محلا من الإعراب⁽¹⁰⁵⁾، ثم اختلفوا، فقال الكسائي: محله بحسب ما يأتي بعده، وقال الفراء: محله على حسب ما يأتي قبله⁽¹⁰⁶⁾. وعلى ذلك فإن محله في قوليهما هو:

بين المبتدأ والخبر رفع في القولين.

بين معمولي "ظن" نصب في القولين.

بين معمولي "كان" نصب في قول الكسائي، ورفع في قول الفراء.

بين معمولي "إن" رفع في قول الكسائي، ونصب في قول الفراء⁽¹⁰⁷⁾.

ما في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- قال تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (108):

- ذكر مكي أنك إذا جعلت الضمير المنفصل فاصلة فلا موضع له من الإعراب من دون ذكر للخلاف في المسألة⁽¹⁰⁹⁾.

- وكذلك ذكر أبو البقاء عند تجويزه الفصل في الضمير، ولم يذكر ما يتعلق بالمسألة من خلاف⁽¹¹⁰⁾.

- وأما أبو حيان فقد ذكر أنه إذا أعرب فصلا فلا موضع له من الإعراب على رأي البصريين، وله على رأي الكوفيين موضع من الإعراب، وهو عند الكسائي على حسب الاسم الذي بعده، وعند الفراء موضعه على حسب الاسم الذي قبله⁽¹¹¹⁾.

لم يتحدث مكي وكذلك أبو البقاء عن الخلاف، وذكره أبو حيان مختصرا، ولم يفصل القول في المسألة.

2- قال تعالى: ﴿ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (112):

- ذكر مكي أنه لا محل للضمير من الإعراب إذا كان فصلا، ولم يتحدث عن الخلاف⁽¹¹³⁾.

- ولم يتحدث أبو البقاء عن التوجيه⁽¹¹⁴⁾.

- ولم يتحدث أبو حيان عن التوجيه⁽¹¹⁵⁾.

(105) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2.

(106) ينظر مغني اللبيب 497/2، همع الهومع 228/1.

(107) ينظر نفسه.

(108) سورة البقرة 32.

(109) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 37/1.

(110) ينظر التبيان في إعراب القرآن 49/1.

(111) ينظر تفسير البحر المحيط 298/1.

(112) سورة المائدة 116.

(113) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 255/1.

(114) ينظر التبيان في إعراب القرآن 476-475/1.

فلا جود للخلاف في هذا الموضع أيضا؛ بل لا ذكر للتوجيه عند أبي البقاء وأبي حيان، وفي هذا رد لما قرره ابن هشام؛ فالمعربون لا يعيدون الحديث عن الضمير المنفصل من حيث المحل وعدمه إذا أعرب فصلا.

3- قال تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَفَّرَ لَهُمْ فَانْكُ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ ﴾ (116):

- ذكر مكي أنه لا محل للضمير من الإعراب إذا كان فصلا، ولم يتحدث عن الخلاف⁽¹¹⁷⁾.

- ولم يتحدث أبو البقاء عن التوجيه⁽¹¹⁸⁾.

- ولم يتحدث أبو حيان عن التوجيه⁽¹¹⁹⁾.

وبذلك ينتفي ما ذكره ابن هشام عن التفصيل في ضمير الفصل، فلا وجود لكثرة التكرار؛ بل لا وجود لتكرار.

4- مواضع متعددة من القرآن الكريم:

- لم يتحدث مكي في كتابه عن ذلك في عدة مواضع اطلعت عليها⁽¹²⁰⁾.

- وكذلك لم يتحدث أبو البقاء في تلك المواضع⁽¹²¹⁾.

- ولم يتحدث أبو حيان عن ذلك في المواضع التي وقفت عليها⁽¹²²⁾.

وبذلك يتضح أن المعربين لم يعيدوا التوجيه في المواضع السابقة، ولم يبينوا الخلاف في الضمير الفصل أو الدعامة، فهم لا يتحدثون عن الأمر نفسه في كل موضع.

خامسا- كَوْنُ الْمَرْفُوعِ فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْآتِي:

1- "إِذَا" فِي نَحْوِ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝ ﴾ (123):

أعاد ابن هشام القول الكريم⁽¹²⁴⁾، ووضح رأيه في المسألة فقال: ((وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝ ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش))⁽¹²⁵⁾، وقال في حذف الفعل وحده أو مع مضمَر مرفوع أو منصوب أو معهما: ((يطرد حذفه مفسرا نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

(115) ينظر تفسير البحر المحيط 64/4.

(116) سورة البقرة 118.

(117) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 255/1.

(118) ينظر التبيان في إعراب القرآن 477/1.

(119) ينظر تفسير البحر المحيط 66-67.

(120) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 71/1، 136، 371/2، وكذلك 255/1، 325/1، 139/1-140.

(121) ينظر التبيان في إعراب القرآن 115/1، 254-253/1، وكذلك 477/1، 587/1، 995/2.

(122) ينظر تفسير البحر المحيط 559/1، 456-455/2، وكذلك 15/7، 360/4.

(123) سورة الانشقاق 1. - مغني اللبيب 11/1.

(124) ينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 692.

(125) مغني اللبيب 93/1.

اسْتَجَارَكَ ... ﴿126﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۝﴾، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ...﴾ (127) ((128)). ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، ومذهب الأخفش أنه مبتدأ⁽¹²⁹⁾، وما بعده الخبر، وهو ما عليه الكوفيون⁽¹³⁰⁾.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

أ- قال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۝ وَأَنْتَ رَبُّهَا وَحَقَّتْ ۝ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ (131):
- في القول الكريم قال مكي: ((قد تقدم القول فيما يرتفع بعد "إذا" نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۝﴾، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ (132)، أنه يرتفع على إضمار فعل عند البصريين، وعلى الابتداء عند الكوفيين، ابتداء وخبر ((133)).

- ولم يتحدث أبو البقاء عن القول الكريم⁽¹³⁴⁾.

- وكذلك لم يتحدث عن القول الكريم أبو حيان⁽¹³⁵⁾.

وبذلك يتضح أنه لا توجد كثرة تكرار في التوجيه، ولا وجود لتكرار فيه، وقد ذكر مكي الخلاف باختصار شديد، وأحال إلى مواضع سابقة، ولم يذكر أبو البقاء وأبو حيان الخلاف.

ب- قال تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ۝﴾ (136):

- ذكر مكي أن قوله تعالى: ﴿النُّجُومُ﴾ مرفوع بإضمار فعل عند البصريين، لأن "إذا" فيها معنى المجازاة، والفعل بها أولى، وأنه عند الكوفيين مرفوع بالابتداء، وما بعده الخبر، وهو في القرآن كثير⁽¹³⁷⁾.

- وقد اختار أبو البقاء أن يكون قوله تعالى: ﴿طُمِسَتْ﴾ الفعل المفسر، والتقدير: "فإذا طُمِسَتْ النجوم طُمِسَتْ"، ثم حذف الفعل الأول استغناء عنه بالفعل الآخر، وبعد نقله عن الكوفيين توجيههم الاسم بعد "إذا" بالمبتدأ عقب بأنه بعيد، بسبب ما في "إذا" من معنى الشرط المتقاضي للفعل⁽¹³⁸⁾.

- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽¹³⁹⁾.

(126) سورة التوبة 6.

(127) سورة الإسراء 100.

(128) مغني اللبيب 332/2، وينظر المقاصد الشافية 553/2، 140/6، 182.

(129) ينظر شرح الدماميني 14/1، حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 6/1.

(130) تنظر حاشية الدسوقي 8/1.

(131) سورة الانشقاق 1-3.

(132) سورة الانشقاق 3.

(133) كتاب مشكل إعراب القرآن 465/2.

(134) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1263/2.

(135) ينظر تفسير البحر المحيط 437/8-438.

(136) سورة المرسلات 8.

(137) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 446/2.

(138) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1278/2.

(139) ينظر تفسير البحر المحيط 396/8-397.

اختلف المعربون في قراءتهم القول الكريم، فمكي عرض ولم يختار، وبين العلة عند البصريين باختصار شديد، وقدم رأيهم، واختار أبو البقاء، ولم يوجه أبو حيان، وهذا يثبت أن طريقة المعربين ليست واحدة، وأنها تختلف من موضع إلى آخر، فأبو حيان لم يذكر أي خلاف؛ لأنه لم يوجه القول الكريم.

2- "إن" في نحو ﴿وإن امرأة خافت...﴾ (140):

أعاد ابن هشام القول الكريم⁽¹⁴¹⁾. وفي بيان الأوجه والتعقيب على ابن هشام يقول الدماميني: ((وكونه فاعلاً مذهب البصريين، أو أكثرهم، وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائلاً به، نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه، أن يكون فاعلاً بمحذوف يفسره الظاهر، كما يقول البصريون، وأن يكون فاعلاً بالفعل المتأخر؛ لأنهم يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه، وأن يكون مبتدأ، وأظن الأخفش يجوز هذا الأخير))⁽¹⁴²⁾. وفي الآيتين السابقتين يقول ابن هشام موضحاً المسألة عند حديثه عن اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض: ((ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو ﴿وإن امرأة خافت﴾، ﴿وإن أحد من المشركين استجارك...﴾⁽¹⁴³⁾، و﴿إذا السماء انشقت﴾⁽¹⁴⁴⁾: إن المرفوع مبتدأ وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً))⁽¹⁴⁵⁾، ثم يقول: ((وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعدُّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير...))⁽¹⁴⁶⁾.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

أ- قال تعالى: ﴿وإن امرأة خافت...﴾ (147):

- بيّن مكي أن القول الكريم مرفوع عند سيبويه بفعل مضمر، والتقدير: "وإن خافت امرأة خافت"، وهي مرفوعة بالابتداء عند غيره⁽¹⁴⁸⁾.

(140) سورة النساء 128. - ينظر مغني اللبيب 11/1.

(141) ينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 671.

(142) شرح الدماميني 14/1، وتتنظر حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 6/1.

(143) سورة التوبة 6.

(144) سورة الانشقاق 1.

(145) مغني اللبيب 581/2.

(146) نفسه.

(147) سورة النساء 128. - ينظر مغني اللبيب 11/1.

- واختار أبو البقاء ما نسبه مكي إلى سيبويه، ونسب إلى الكوفيين توجيههم القول الكريم بالمبتدأ وخبره ما بعده⁽¹⁴⁹⁾، ثم قال: ((وهو عندنا خطأ؛ لأنَّ حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مناقض للفعل، ولذلك جاء الاسم بعد الفعل مجزوماً في قول عدي: ومَتَى وَاغْلٌ⁽¹⁵⁰⁾ يُنْبَهُمْ يَحْيُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي))⁽¹⁵¹⁾. والبيت من شواهد سيبويه⁽¹⁵²⁾، وقد بين ابن مالك أن "واغل" مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر⁽¹⁵³⁾.

- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽¹⁵⁴⁾. وفي هذا دليل واضح على اختلاف طريقة التوجيه، فقد نسب مكي إلى سيبويه وبين الخلاف، واختار أبو البقاء بعد أن فصل الخلاف، وخطأ ما نسبه إلى الكوفيين، واستدل بقول العرب، ولم يتحدث أبو حيان عن التوجيه.

ب- قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ... ﴾⁽¹⁵⁵⁾. بين مكي مذهبه من دون ذكر خلاف فقال: ((ارتفع أحدُ بفعله، تقديره: "وإن استجارك أحدٌ؛ لأنَّ "إن" أم حروف الجزاء، فهي بالفعل أن يليها أولى بالاسم))⁽¹⁵⁶⁾. ووجه أبو البقاء القول الكريم بأنه فاعل لفعل محذوف، يدل عليه ما بعده⁽¹⁵⁷⁾. ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽¹⁵⁸⁾.

وبذلك يتضح أن المعرب لا يسير على وتيرة واحدة في المواضع المتشابهة، ويظهر الفرق واضحاً في التوجيه بين هذه الآية والتي قبلها، وعدم حديث أبي حيان عن التوجيه في الموضوعين ينفي وجود كثرة التكرار، وينفي التكرار، وقد عرض مكي المسألة من دون ذكر للخلاف، وكذلك فعل أبو البقاء، وفي هذا دليل على أنَّ المعربين لا يعيدون الخلاف النحوي في كل موضع.

3- الظرف في نحو ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾⁽¹⁵⁹⁾. أعاد ابن هشام القول الكريم⁽¹⁶⁰⁾، فقال فيما يجب فيه تعلقهما أي: الظرف والجار والمجرور - بمحذوف وهو ثمانية: ((الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ ...))⁽¹⁶¹⁾.

(148) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 207/1.

(149) ينظر التبيان في إعراب القرآن 395/1.

(150) الواغل: الداخل على القوم في شراهم من غير دعوة، ينظر الصحاح "وغل" 1844/5.

(151) التبيان في إعراب القرآن 395/1.

(152) ينظر الكتاب 113/3.

(153) ينظر شرح التسهيل 107/3-108، 109.

(154) ينظر تفسير البحر المحيط 379/3-380.

(155) سورة التوبة 6.

(156) كتاب مشكل إعراب القرآن 356/1.

(157) ينظر التبيان في إعراب القرآن 636/2.

(158) ينظر تفسير البحر المحيط 13/5.

(159) سورة إبراهيم 10.

وبين ابن هشام رأيه في المسألة فقال في باب المبتدأ: ((مسألة: يجوز في المرفوع من نحو ﴿أَفِي اللَّهِ شَكُّ﴾ و"ما في الدار زيد" الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير))⁽¹⁶²⁾. قال الدماميني: ((وجوب كونه فاعلا نقله ابن هشام الأندلسي عن الأكثرين، وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه، وإنما قال ض⁽¹⁶³⁾ الأرجح كونه مبتدأ، ويجوز كونه فاعلا، وعكس ابن مالك فرجح فاعليته))⁽¹⁶⁴⁾.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

أ- قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكُّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ...﴾⁽¹⁶⁵⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽¹⁶⁶⁾.
- وأما أبو البقاء فقد أعرب القول الكريم بأنه فاعل الظرف، والسبب اعتماده على الهمزة⁽¹⁶⁷⁾.

- وأما أبو حيان فقد ذكر أن ﴿شَكُّ﴾ مبتدأ وقع به الفصل بين الموصوف ﴿اللَّهُ﴾ وصفته ﴿فَاطِرٌ﴾، وهو فصل لا يضر بمثله⁽¹⁶⁸⁾.
الاختلاف ظاهر في التوجيه، فما اختاره أبو البقاء يختلف عما اختاره أبو حيان، وفي عدم التوجيه دليل على أن المعرب قد يترك توجيه بعض ألفاظ الذكر الحكيم، ولا وجود لخلاف نحوي عند الجميع.

ب- قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ ...﴾⁽¹⁶⁹⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽¹⁷⁰⁾.
- وذكر أبو البقاء أن ﴿قِطْعٌ﴾ مرفوع على الابتداء أو هو فاعل الظرف⁽¹⁷¹⁾.
- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽¹⁷²⁾.
لم يعرب مكي القول الكريم في هذا الموضع أيضا، وعدد أبو البقاء التوجيه فقد ذكر الخلاف مختصرا، ولم يوجه أبو حيان، فاختلف منهج التوجيه عند أبي البقاء وأبي حيان، وسار مكي على وثيرة واحدة في تركه التوجيه، وفي هذا دليل على المعربين

(160) ينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 677.

(161) مغني اللبيب 446/2.

(162) السابق 556/2.

(163) أي: بعضهم، تنظر حاشية الدسوقي 8/1.

(164) شرح الدماميني 14/1، وتنظر حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 6/1.

(165) سورة إبراهيم 10.

(166) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 446/1.

(167) ينظر التبيان في إعراب القرآن 764/2.

(168) ينظر تفسير البحر المحيط 398/5.

(169) سورة الرعد 4.

(170) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 440/1.

(171) ينظر التبيان في إعراب القرآن 750/2.

(172) ينظر تفسير البحر المحيط 356/5.

مختلفون في منهجهم، وأن التكرار ليس واحداً، وأنه لا يوجد تفصيل في كل موضع؛ بل لا يوجد ذكر للخلاف في كل موضع، ولا يوجد كذلك حديث عن القول الكريم في كل المواضع المتفقة.

4- "لو" في نحو ﴿... وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ...﴾ (173):

أعاد ابن هشام القول الكريم⁽¹⁷⁴⁾، فـ"أن" تقع كثيراً بعد "لو"، وموضعها رفع عند الجميع⁽¹⁷⁵⁾، أي: موضع "أن" مع معمولها، فهي تؤوّل بمرفوع⁽¹⁷⁶⁾، وهو عند سيبويه بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لأن صلتها مشتملة على المسند والمسند إليه؛ وقيل: هي رفع على الابتداء وخبرها محذوف، واختلّف في التقدير بين التقديم والتأخير؛ وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أن الرفع على الفاعلية، ويقدر الفعل بعدها، والتقدير في الآية: "ولو ثبت أنهم صبروا"⁽¹⁷⁷⁾. قال الدماميني: ((وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب، وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة))⁽¹⁷⁸⁾. وهذا الموضع الذي ذكره ابن هشام ليس الأول في القرآن الكريم، ولعل ذلك حتى تظهر كثرة التكرار ويظهر التكرار، وذلك لا يكون إلا في غير الموضع الأول.

التوجيه في مشكل مكي وتبيين العكبري وبحر أبي حيان:

أ- "لو" في نحو ﴿... وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ...﴾ (179):

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽¹⁸⁰⁾.

- كذلك لم يتحدث عن القول الكريم أبو البقاء⁽¹⁸¹⁾.

- وأما أبو حيان فقد ذكر مذهب الزمخشري والمبرد، فـ"أن" وما بعدها في موضع رفع على الفاعلية بفعل محذوف، والتقدير: "ولو ثبت صبرهم" ومذهب سيبويه أنهما في موضع رفع مبتدأ⁽¹⁸²⁾. لم يذكر مكي الخلاف، ولم يذكره أبو البقاء، وبين أبو حيان ما

عليه الزمخشري والمبرد، وما عليه سيبويه.

ب- قال تعالى: ﴿... وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ۝﴾ (183):

- قال مكي: (("أن" في موضع رفع بفعل مضمر تقديره: "ولو وقع إيمانهم"؛ لأن "لو" حَقَّهَا أَنْ يَلِيهَا الْفِعْلُ، إما مضمرًا أو مظهرًا؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ بِالْفِعْلِ

(173) سورة الحجرات 5. - ينظر مغني اللبيب 11/1.

(174) ينظر مسرد الآيات الكريمة في مغني اللبيب، مازن ص 687.

(175) ينظر مغني اللبيب 269/1.

(176) تنظر حاشية الدسوقي 376/1.

(177) ينظر مغني اللبيب 270-269/1.

(178) شرح الدماميني 14/1، وتنظر حاشية الدسوقي 8/1، حاشية الأمير 6/1.

(179) سورة الحجرات 5. - ينظر مغني اللبيب 11/1.

(180) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 316/2.

(181) ينظر التبيان في إعراب القرآن 636/2.

(182) ينظر تفسير البحر المحيط 108/8.

(183) سورة البقرة 103.

أولى ((184)، وبين مكي بعض المواضع فقال: ((وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾: ﴿ أَحَدٌ ﴾ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: وَ"إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ"، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ((185) وَ﴿ إِذَا السَّمَاءُ كُورَتْ ﴾ ((186) وَ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ((187) ((188)، ثم نكر مكي القياس، وهنا لا بد أن نفق عليه فقال: ((وَشَبَّهَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ "إِذَا" فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ، فَهِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى، وَالْفِعْلُ مُضْمَرٌ بَعْدَهَا وَهُوَ الرَّافِعُ لِلْاسْمِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ... إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ ... ﴾ ((189)، تقديره: "إِنْ هَلَكَ أَمْرٌ هَلَكَ، فَاعْرِفْ وَقَسْ" ((190).

- وما ذكره مكي في توجيه القول الكريم وجّه به أبو البقاء، فـ"لو" تقتضي الفعل، والتقدير: ولو وقع منهم أنهم آمنوا، أي: إيمانهم ((191).

- وذكر أبو حيان بعد بيانه تقدير المصدر "ولو إيمانهم" مذهب سيبويه، وهو الرفع بالابتداء، بتقدير: "ولو إيمانهم ثابت"، ومذهب المبرد، وهو الرفع على الفاعلية والتقدير: "ولو ثبت إيمانهم" ((192)، ثم قال: ((ففي كل من المذهبين حذف للمسند، وإبقاء المسند إليه، والترجيح بين المذهبين مذكور في علم النحو)) ((193).

استطرد مكي في توجيهه، وبين ما في المسألة وتحدث عن القياس، ووجه أبو البقاء من دون تفصيل، وذكر أبو حيان مذهب سيبويه والمبرد وأحال إلى كتب النحو، والاختلاف واضح بين هذا الموضع والموضع السابق عند مكي، فقد تحدث مكي عن المسألة هنا، وترك التوجيه هناك، واختار أبو البقاء التوجيه من دون نكر الخلاف، وذكر أبو حيان الخلاف هنا أيضا وفي هذا تكرار، وفي إحالته إلى كتب النحو لبحث الترجيح بين مذهب سيبويه ومذهب المبرد دليل على عدم إرادة الإطالة.

سادسا- موضع أَنْ وَأَنْ وصلتهما بعد حذف الجار في نحو ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾ ((194)، وَنَحْوُ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ ((195).

(184) كتاب مشكل إعراب القرآن 65/1-66.

(185) سورة الانشقاق 1.

(186) سورة التكوير 1.

(187) سورة الانفطار 1.

(188) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 66/1.

(189) سورة النساء 176.

(190) كتاب مشكل إعراب القرآن 66/1.

(191) ينظر التبيان في إعراب القرآن 101/1.

(192) ينظر تفسير البحر المحيط 503/1.

(193) السابق.

(194) سورة آل عمران 18.

اختلف المعربون في موضعهما، وفيما يلي بيان لذلك:

1- في موضع خفض بالجار المَحذوف على حد قَوْلِه:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أشارتْ كُتَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ⁽¹⁹⁶⁾.
والبيت للفرزدق في ديوانه⁽¹⁹⁷⁾، والتقدير: إلى كليب، وهذا في مطلق الجر بالمحذوف؛ لأنه
يختلف عما في الآيتين⁽¹⁹⁸⁾. وأعاد ابن هشام الحديث عن الشاهد في الباب الخامس⁽¹⁹⁹⁾.

2- في موضع نصب بِأَفْعَلِ الْمَذْكُورِ على حد قَوْلِه:

لَنْ يَهْرَ الْأَكْفُ يَعْسِلُ مَنَّهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّعْلَبُ⁽²⁰⁰⁾.
البيت لساعدة بن جؤية الهذلي⁽²⁰¹⁾، وأصله: كما عسل في الطريق، والطريق مختص،
لا يتسلط العامل عليه إذا أريد منه الظرف إلا بواسطة، وما خالف ذلك يحفظ ولا يقاس
عليه، والحذف يختلف عما في الآيتين، فهو في الحذف المطلق⁽²⁰²⁾. وأعاد ابن هشام
الحديث عن الشاهد في الباب الرابع، فهو على تقدير "في الطريق"، والإسقاط توسعا،
ورد ابن هشام على ابن الطراوة⁽²⁰³⁾، وكذلك الأمر في الباب الخامس، فهو على إسقاط
حرف الجر "في" توسعا، وقد ردَّ ابن هشام على الزمخشري⁽²⁰⁴⁾. وأعاد ابن هشام
الحديث عن شاهد الآية الأولى في الباب الرابع⁽²⁰⁵⁾. والموضعان اللذان ذكرهما ابن
هشام ليس هما الأولين في القرآن الكريم.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

أ- قال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾⁽²⁰⁶⁾.

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²⁰⁷⁾.

- وذكر أبو البقاء أنه في موضع نصب أو في موضع جر، وأحال في الخلاف إلى
مواضع سابقة لم يبينها⁽²⁰⁸⁾، وقد تحدث أبو البقاء عن تفصيل المسألة من قبل، وذكر أنه
أصل يتكرر كثيرا في القرآن الكريم⁽²⁰⁹⁾.

(195) سورة النساء 90.

(196) ينظر مغني اللبيب 11/1، وينظر المعجم المفصل 259/4.

(197) ديوان الفرزدق ص 362.

(198) ينظر شرح الدماميني 14/1، حاشية الدسوقي 8/1.

(199) مغني اللبيب 643/2.

(200) ينظر مغني اللبيب 11/1، وينظر المعجم المفصل 258/1.

(201) ينظر المعجم المفصل 258/1.

(202) ينظر شرح الدماميني 14/1، حاشية الدسوقي 8/1.

(203) ينظر مغني اللبيب 525/2.

(204) ينظر السابق 576/2.

(205) ينظر السابق 526/2.

(206) سورة آل عمران 18.

(207) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 130/1.

(208) ينظر التبيان في إعراب القرآن 247/1.

- ولم يتحدث أبو حيان عن القول الكريم⁽²¹⁰⁾.
- لم تتفق كلمة المعربين في توجيههم القول الكريم، فقد ترك التوجيه مكي وأبو حيان، وتحدث أبو البقاء عن التوجيه ذاكرة الخلاف باختصار شدي مبينا أنه تحدث عنه في مواضع سابقة، وهذا يثبت عدم التكرار.
- ب- قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ...﴾⁽²¹¹⁾.
- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²¹²⁾.
- وذكر أبو البقاء أنه في موضع نصب أو في موضع جر على ما ذكر من الخلاف النحوي في مواضع سابقة⁽²¹³⁾.
- وتحدث أبو حيان عن تقدير حرف الجر "عن" فقط⁽²¹⁴⁾.
- الاختلاف واضح في طريقة التوجيه بين أبي البقاء وأبي حيان وهذا يؤدي إلى عدم اتفاق في كيفية ذكر الخلاف النحوي، ولم يوجه مكي القول الكريم في هذا الموضع أيضا، وأحال أبو البقاء إلى مواضع متقدمة من غير تفصيل، وذكر أبو حيان وجها واحدا فقط.
- ج- قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا بَقَرَةً ...﴾⁽²¹⁵⁾.
- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²¹⁶⁾.
- وذكر أبو البقاء أنه في موضع نصب بإسقاط حرف الجر، وهو على قول الخليل في موضع جر بـ "الباء"، ويجوز أن يكون في موضع نصب على قول الخليل على تعديّة الفعل "يأمر" بنفسه⁽²¹⁷⁾.
- وتحدث أبو حيان عن إسقاط حرف الجر "الباء"، والمسوّغ لإسقاطه، من دون ذكر الخلاف في الموضع بين النصب والجر، وبيّن أنّ مسوغ حذف الجر مع "أن" عدم اللبس⁽²¹⁸⁾.
- لم يتحدث مكي في هذا الموضع أيضا، واختار أبو البقاء النصب، واستطرد أبو حيان في المسألة من دون ذكر الخلاف بين النصب والجر.

(209) ينظر السابق 41/1 .

(210) ينظر تفسير البحر المحيط 420/2.

(211) سورة النساء 90.

(212) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 201/1.

(213) ينظر التبيان في إعراب القرآن 379/1، وينظر في موضع سابق التبيان في إعراب القرآن 43/1.

(214) ينظر تفسير البحر المحيط 330/3.

(215) سورة البقرة 67.

(216) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 52/1.

(217) ينظر التبيان في إعراب القرآن 73/1.

(218) ينظر تفسير البحر المحيط 414/1.

تاريخ النشر: 2023/12/01

تاريخ الاستلام: 2023/10/12

د- قال تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ... ﴾ (219):

- ذكر مكي أنه في موضع نصب بقوله تعالى: ﴿ تعضلوهن ﴾، والمعنى: "لا تمنعوهن نكاح أزواجهن" (220).

- وذكر أبو البقاء أن التقدير: "من أن ينكحن" أو "عن أن ينكحن"، ثم حذف الحرف فأصبح في موضع نصب عند سيبويه، وفي موضع جر عند الخليل (221).

- وقال أبو حيان: ((هو في موضع نصب على البدل من الضمير بدل اشتغال، أو على أن أصله "من أن ينكحن")) (222).

وجه مكي هذا القول الكريم، وهو ما لم يقدّم به في المواضع السابقة التي شملتها الدراسة، وذكر أبو البقاء التوجيه مع الخلاف من دون اختيار، وعدد أبو حيان التوجيه، وبذلك يتضح الفرق في منهج التوجيه بين المعريين، والفرق في إثباتهم الخلاف في القول الكريم بين موضع وآخر.

سابعاً- العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض (223):

جواز ذلك مطلقاً هو الذي ذهب إليه الكوفيون ويونس والأخفش، واختاره ابن مالك، وأما أكثر البصريين فإنهم يمتنعون في السعة ويجيزون في الضرورة (224).

وفي المسألة قال ابن هشام في الباب الخامس: ((ومن الوهم في الأول قول بعضهم في "الولاي وموسى": إن "موسى" يحتمل الجر، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ ولأن "الولا" لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعد)) (225).

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- قال الله عز وجل: ﴿ مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخْ مِنْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ... ﴾ (226):

- لم يتحدث مكي عن توجيهه بعطف ﴿ مثلها ﴾ على الضمير المجرور في ﴿ منها ﴾ (227).
- ولم يتحدث كذلك عنه أبو البقاء (228).

(219) سورة البقرة 232.

(220) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 98/1.

(221) ينظر التبيان في إعراب القرآن 134/1.

(222) ينظر تفسير البحر المحيط 220/2.

(223) ينظر مغني اللبيب 11/1.

(224) ينظر شرح الدماميني 14/1، حاشية الدسوقي 9/1.

(225) مغني اللبيب 578/2.

(226) سورة البقرة 106.

(227) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 68/1.

(228) ينظر التبيان في إعراب القرآن 103/1.

- وذكر أبو حيان أن عطف القول الكريم على الضمير المجرور "في" ضعيف؛ لعدم إعادة حرف الجر⁽²²⁹⁾. لم يتحدث عنه مكي وأبو البقاء، وضعّف أبو حيان توجيهه بالعطف، ولم يفصل القول في المسألة.

2- قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ نِكْرًا ...﴾⁽²³⁰⁾.
- لم يتحدث مكي عن التخرّيج بالعطف على الضمير المجرور⁽²³¹⁾.
- ولم يتحدث كذلك عنه أبو البقاء⁽²³²⁾.

- ونسب أبو حيان إلى الزمخشري تجويز أن يكون القول الكريم في موضع جر، وهو في ذلك معطوف على الضمير المجرور في "ذكركم"، وحكم أبو حيان على ذلك بالضعف؛ لأن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر⁽²³³⁾.
لم يتحدث عن توجيه مكي وأبو البقاء، وضعّف أبو حيان توجيهه بالعطف بعد أن نسبه إلى الزمخشري، وفي هذا تكرار من أبي حيان لذكر الخلاف؛ ولكنه يختلف عما سبق ذكره.

3- قال الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ...﴾⁽²³⁴⁾.

- لم يتحدث مكي عن التخرّيج بالعطف على الضمير المجرور⁽²³⁵⁾.
- ونقل أبو البقاء القول بعطف ﴿المسجد﴾ على "الهاء" من ﴿به﴾، وصدّره بـ"قيل"، وذكر أنه لا يجوز عند البصريين من دون إعادة الجار، وجوّد أن يكون متعلّقًا بفعل محذوف يدل عليه "الصد"، والتقدير: "يصدون عن المسجد"⁽²³⁶⁾.

- ونقل أبو حيان الخلاف في توجيه القول الكريم، ومنه ما قيل: إنه معطوف على "الهاء" من ﴿به﴾، والتقدير: وبالمسجد الحرام، ونسب أبو حيان هذا القول إلى الفراء، ونقل أنه ردّ بأن هذا لا يجوز إلاّ بإعادة الجار كما هو مذهب البصريين، ثم نقل أبو حيان المذاهب في العطف المضمّر المجرور، وهي:

الأول: أنه لا يجوز إلاّ مع إعادة الجار إلاّ في الضرورة، فإنه يجوز فيها بغير إعادة الجار، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وإلى هذا ذهب الكوفيون، ويونس، وأبو الحسن، وأبو علي الشلوّبي.

(229) ينظر تفسير البحر المحيط 514/1.

(230) سورة البقرة 200.

(231) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 90/1.

(232) ينظر التبيان في إعراب القرآن 164/1.

(233) ينظر تفسير البحر المحيط 112/2.

(234) سورة البقرة 217.

(235) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 95/1.

(236) ينظر التبيان في إعراب القرآن 175/1.

الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام بشرط تأكيد الضمير، وإلا لم يجز ذلك، وذلك نحو: "مررت بك نفسك زريدي"، وهذا مذهب الجرمي⁽²³⁷⁾. ثم اختار أبو حيان أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ وذلك لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، واستشهد بما روي من قول العرب: "ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ"، بجر "فرسِهِ"، فهو معطوف على الضمير في "غيرُهُ"، والتقدير: "ما فيها غيرُهُ وغير فرسِهِ"، كما استشهد بالقراءة في السبعة: ﴿... تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...﴾⁽²³⁸⁾، والتقدير: "وبالأرحام". وذكر أبو حيان أن تأويلها على غير العطف على الضمير لا يلتفت إليه؛ فهو يُخرج الكلام عن الفصاحة، وأثبت أبو حيان أنه قرأها ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة⁽²³⁹⁾. ودافع أبو حيان عن القراءة مبيّناً أن من ادّعى اللحن فيها أو الغلط فقد كذب، كما أثبت ورود الكثير من أشعار العرب ما يُخرج العطف عن أن يكون ضرورة، وذكر أبياتاً من ذلك، ومنها ما أنشده سيبويه. فكثرة السماع، وتصرفُ العرب في حرف الجر بـ"الواو" و"أو" و"بل" وغيرها دليلان على الجواز، والأكثر إعادة حرف الجر⁽²⁴⁰⁾. ثم قال أبو حيان: ((وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يُبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير إعادة جار))⁽²⁴¹⁾. وبعد رده على من احتج بالمنع من البصريين بأن الضمير كالتنوين، قال: ((وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، فإن⁽²⁴²⁾ يخرج عطف ﴿والمسجد الحرام﴾ على الضمير في ﴿به﴾ أرجح؛ بل هو متعين؛ لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك))⁽²⁴³⁾. لم يتحدث مكي عن التوجيه، واختار أبو البقاء غير العطف، وذكر ما عليه البصريون من غير تفصيل في المسألة، واستنرد أبو حيان في المسألة، وبين ما فيها، واختلف اختياره هنا عن اختياره في الآية السابقة، وقد تحدث بالتفصيل في المسألة، ونسب التوجيه، وبين اختلاف النحويين فيها، وبهذا يتضح اختلاف المعريين في شرحهم المسائل النحوية، واختلاف منهجهم في بيانهم الخلاف النحوي من موضع إلى آخر.

4- قال الله عز وجل: ﴿... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...﴾⁽²⁴⁴⁾:

- ذكر مكي أن من خفض ﴿الأرحام﴾ فقد عطفه على "الهاء" من ﴿به﴾، وعقب أن ذلك قبيح عند سيبويه، ثم بدأ في التعليل، فالمضمر المخفوض بمنزلة التنوين، وكما لا يعطف على التنوين، لا يعطف على ما قام مقام التنوين، كما نقل في ذلك عن المازني⁽²⁴⁵⁾.

(237) ينظر تفسير البحر المحيط 156/2.

(238) سورة النساء 1.

(239) ينظر تفسير البحر المحيط 156/2.

(240) ينظر السابق 156/2-157.

(241) نفسه.

(242) في المطبوع "كان" وما أثبت هو الموافق للسياق.

(243) تفسير البحر المحيط 157/2.

(244) سورة النساء 1.

- ونقل أبو البقاء في توجيه القراءة أنه معطوف على المجرور، وصدرة بـ"قيل"، وعقب بأنه لا يجوز ذلك عند البصريين، وما جاء منه فهو في الشعر مع قبحه، وأما الكوفيون فإنهم يجيزونه على قبح⁽²⁴⁶⁾.

- وأما أبو حيان فوجه القراءة بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وقد فسرها الحسن والنخعي ومجاهد بذلك، ويؤيد التوجيه قراءة عبد الله "وبالأرحام"، وكان العرب يتناشدون بذكر الله والرحم⁽²⁴⁷⁾.

وبعد نقله عن الزمخشري الحكم بأن التوجيه بالعطف غير سديد والاستدلال على ذلك، ونقله عن ابن عطية عدم إجازتها من رؤساء نحاة البصرة، ونقله عنه ما نقله الزجاج عن المازني من استدلال في ردّ التوجيه، ونقله عنه نسبة القبح وعدم الجواز إلا في الشعر إلى سيبويه، رد على تعليل المازني ونقل عن ابن عطية تعليل ردّ التوجيه وردّ القراءة، ثم قال: ((وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلأهم لذلك غير صحيح؛ بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز، وقد أطننا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿... وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ...﴾⁽²⁴⁸⁾، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا))⁽²⁴⁹⁾. وقد قرأ حمزة وإبراهيم والنخعي وغيرهم ﴿والأرحام﴾⁽²⁵⁰⁾، والقراءة مشهورة وفيها كلام يطول، وتوجيهات متعددة. وقد وجه مكي القول الكريم، وتوجيهه يظهر الفرق في طريقة إعرابه للأقوال الكريمة المتفقة في مواضع متعددة، وحكم على العطف بالقبح، وهو حكم أبي البقاء مع بيان الشذوذ، وأما أبو حيان فقد رد على البصريين وأحال إلى الموضوع السابق في التفصيل، وأطل الحديث بما يختلف عما سبق، وهو يثبت اختلاف طريقة توجيه المعربين للفظ الواحد في مواضع متعددة، وبين اختلافهم في طريقة الاستدلال والعرض، ويثبت الفرق عندهم بين موضع وآخر وإن كان فيه تكرار، ويتضح كذلك أن المعرب قد يختار رأياً في موضع ويختار غيره في موضع آخر.

5- قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ فَلِ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ ...﴾⁽²⁵¹⁾.

- وجه مكي القول الكريم ﴿مَا﴾ بالعطف على لفظ الجلالة، فهو مرفوع، والمعنى: الله يُفْتِيكُمْ والمثلؤ من الكتاب يُفْتِيكُمْ، ثم نقل عن الفراء توجيهه القول الكريم بالخفض على

(245) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 1/177.

(246) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1/327.

(247) ينظر تفسير البحر المحيط 3/165.

(248) سورة البقرة 217.

(249) تفسير البحر المحيط 3/166-167.

(250) ينظر معجم القراءات 6/2.

(251) سورة النساء 127.

أنه معطوف على الضمير في ﴿ فِيهِنَّ ﴾ وَعَقَّبَ بِأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛
لأنه من عطف الظاهر على الضمير المخفوض⁽²⁵²⁾.

- وقال أبو البقاء قبل أن يختار التوجيه بموضع الرفع: ((أحدها: موضعها جر عطفاً
على الضمير المجرور بـ"في"، وهذا على قول الكوفيين؛ لأنهم يُجيزون العطف على
الضمير المجرور من غير إعادة الجار))⁽²⁵³⁾.

- ونقل أبو حيان التوجيه بالعطف على الضمير المجرور، ونسبه إلى محمد بن أبي موسى،
كما نقل قول ابن عطية والزمخشري، واختار التوجيه به، وذكر أنه بين أدلة الجواز، وأمعن
في ذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ ... وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ... ﴾⁽²⁵⁴⁾، وانتصر للتوجيه
ورد الاعتراض عليه من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، والتقدير: "يقتكم في مثلوهن وفيما
يتلى عليكم في الكتاب"، كما رد قول الزمخشري والزجاج⁽²⁵⁵⁾. أعاد مكي التوجيه، وقد
ذكر الخلاف النحوي باختصار شديد حيث ذكر عدم جواز العطف على مذهب
البصريين، وبيّن العلة باختصار من غير تفصيل، وأعاد كذلك أبو البقاء مع ذكر قول
الكوفيين في جواز العطف، وذكر العلة باختصار شديد، وأما أبو حيان فقد نقل التوجيه
بالعطف، وأحال إلى غير هذا الموضوع، والاختلاف واضح في طريقة توجيه المعربين
القول الكريم من موضع إلى آخر، وفي هذا تكرار لما سبق ذكره؛ ولكنه لا يسير على
وتيرة واحدة، فالتكرار يتغير من موضع إلى آخر، حيث يتأثر بالموضع وبما عليه
المعربون، وبذلك تختلف طريقة ذكر الخلاف وما يترتب عليه.

**6- قال الله عز وجل: ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾**⁽²⁵⁶⁾:

- قال مكي: ((وقيل: ﴿ المقيمين ﴾ معطوفون على "الكاف" في ﴿ قَبْلِكَ ﴾ أي: ومن "قبل
المقيمين الصلاة"، وهو بعيد؛ لأنه عطف ظاهر على مضمير مخفوض، وقيل: هو معطوف
على "الكاف" في ﴿ إِلَيْكَ ﴾، وقيل: هو معطوف على "الهاء" و"الميم" في ﴿ مِنْهُمْ ﴾، وكلا
القولين فيه عطف ظاهر على مضمير مخفوض))⁽²⁵⁷⁾.

- وبعد أن ذكر أبو البقاء الأوجه الثلاثة السابقة التي نقلها مكي قال: ((وهذه الأوجه
الثلاثة عندنا خطأ؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمير من غير إعادة الجار))⁽²⁵⁸⁾.

(252) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 206/1-207.

(253) التبيان في إعراب القرآن 393/1.

(254) سورة البقرة 217.

(255) ينظر تفسير البحر المحيط 377/3.

(256) سورة النساء 162.

(257) كتاب مشكل إعراب القرآن 212/1.

(258) التبيان في إعراب القرآن 408/1.

- ونقل أبو حيان الأوجه الثلاثة، ولم يتحدث عن الخلاف في المسألة⁽²⁵⁹⁾. نقل مكي التوجيه بالعطف وحكم عليه بالبعد؛ لأنه عطف ظاهر على مضمرة مخفوض، ورد التوجيه كذلك أبو البقاء، حيث خطأه، ونقل أبو حيان التوجيه ولم يتحدث عن الخلاف في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، وبذلك يتضح الفرق في طريقة التوجيه عند المعربين، وفي إثباتهم الخلاف النحوي، فالتكرار ليس هو هو، وما يذكر في موضع بتفصيل يعاد في غيره من دون تفصيل، فالمعرب ينقل ما يعلمه من توجيهات، ويرد على ما يظهر عنده ضعفه.

ثامنا- العطف على الضمير المرفوع من دون وجود الفاصل⁽²⁶⁰⁾:

- الفاصل إما أن يكون مؤكدا أو غير مؤكد، والكوفيون يجيزون ذلك بلا استقباح من غير تأكيد بالمنفصل ومن غير فصل، والبصريون كما صرح بعضهم يمنعون إلا في الضرورة⁽²⁶¹⁾، ونقل الدماميني عن الرضي قوله: البصريون يجيزون على قبح العطف من دون تأكيد ولا فصل، فهم لم يحظروه⁽²⁶²⁾. وفي المسألة قال ابن هشام وهو يبين نوعا من أنواع الوهم في الباب الخامس: ((... وقول النحويين في نحو ﴿... اسكنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ...﴾⁽²⁶³⁾: إن العطف على الضمير المستتر، وقد رد ذلك ابن مالك، وجعله من عطف الجمل والأصل: وليسكن زوجك))⁽²⁶⁴⁾.

التوجيه في مشكل مكي وتبيان العكبري وبحر أبي حيان:

1- ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ...﴾⁽²⁶⁵⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²⁶⁶⁾.
- وذكر أبو البقاء أن ﴿أنت﴾ توكيد للضمير في ﴿اسكن﴾، وذلك كي يصح العطف على الضمير المستتر⁽²⁶⁷⁾.
- ووجه أبو حيان القول الكريم ﴿زوجك﴾ بالعطف على الضمير المستتر في ﴿اسكن﴾، و﴿أنت﴾ توكيد للضمير المستكن، والذي حسن العطف التأكيد، وقد تظافرت نصوص النحويين والمعربين على هذا الإعراب، وهو من قبيل عطف المفردات لا الجمل⁽²⁶⁸⁾. وقد فصل أبو حيان المسألة على النحو الآتي:

(259) ينظر تفسير البحر المحيط 412/3.

(260) ينظر مغني اللبيب 11/1.

(261) ينظر شرح الدماميني 14/1.

(262) ينظر نفسه.

(263) ورد القول الكريم في موضعين، الأول في سورة البقرة 35، والآخر في سورة الأعراف 19.

(264) مغني اللبيب 579/2.

(265) سورة البقرة 35.

(266) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 38/1.

(267) ينظر التبيان في إعراب القرآن 52/1.

(268) ينظر تفسير البحر المحيط 306/1.

1- لا يجوز عند أهل البصرة العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد، أو فصل بالحرف "لا" بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك هو من قبيل الضرورة أو الشذوذ.

2- يجوز عند أهل الكوفة العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وتطافت نصوص النحويين والمعريين على ذلك، فـ ﴿وزوجك﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿اسكن﴾، ويكون إذ ذاك من عطف المفردات.

3- وزعم بعضهم أنه لا يجوز إلا أن يكون من عطف الجمل، والتقدير: "اسكن ولتسكن زوجك"، ثم حذف "ولتسكن"؛ لدلالة ﴿اسكن﴾ عليه، وهذا الزعم بناء على زعم آخر، وهو الاستخراج من نص سيبويه، وقد رد أبو حيان على هذا الزعم من كلام سيبويه نفسه⁽²⁶⁹⁾.

اختلف المعربون في توجيههم القول الكريم، وفي نكرهم الخلاف النحوي، فلم يوجه مكي، واكتفى أبو البقاء ببيان توجيهه، وعلل باختصار، وفصل أبو حيان في المسألة بعد أن وجه القول الكريم، وبين الخلاف النحوي في المسألة.

2- قال تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ...﴾⁽²⁷⁰⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²⁷¹⁾.

- وكذلك لم يتحدث أبو البقاء عن القول الكريم⁽²⁷²⁾.

- ولم يتحدث كذلك أبو حيان عن القول الكريم، وذكر أنه تحدث عن تفسير الآية في سورة البقرة⁽²⁷³⁾. لم يتحدث المعربون عن المسألة، وأحال أبو حيان عما ذكره في سورة البقرة، وبذلك لا يكون هناك تكرار في توجيه القول الكريم، ولا وجود للمسألة ولا للخلاف النحوي.

3- قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعْنَ ...﴾⁽²⁷⁴⁾:

- وجه مكي القول الكريم بالعطف على الضمير في ﴿أسلمت﴾، فهو في موضع رفع، ولم يذكر علة أو خلافاً⁽²⁷⁵⁾.

- وكذلك وجه أبو البقاء من دون ذكر لعللة أو بيان لخلاف، والمعنى: "وأسلم من أتبعني وجوههم لله"⁽²⁷⁶⁾.

(269) ينظر السابق 306/1-307.

(270) سورة الأعراف 19.

(271) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 307/1.

(272) ينظر التبيان في إعراب القرآن 560/1.

(273) ينظر تفسير البحر المحيط 279/4.

(274) سورة آل عمران 20.

(275) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 131/1.

(276) ينظر التبيان في إعراب القرآن 248/1.

- ونقل أبو حيان التوجيه بالرفع عطفًا على الضمير الفاعل في ﴿أسلمتُ﴾، ونسبه إلى الزمخشري وابن عطية، وأعاد رأي البصريين في المسألة، وذكر أنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع من دون فصل عند البصريين إلا في الشعر، فإذا وقع الفصل حسنٌ، ورد أبو حيان التوجيه في القول الكريم من جهة المعنى⁽²⁷⁷⁾.

يختلف توجيه المعرب من موضع إلى آخر بناء على المعنى وما يذكره السابقون في كتبهم وما ينقل إلى المعريين من توجيهات، وما يطلعون عليه من أقوال، وقد وجه مكي وأبو البقاء القول الكريم من دون ذكر علة أو بيان خلاف، وبين أبو حيان بعض ما في المسألة من خلاف وبعض ما يتعلق بها، وذلك لأنه تحدث عنها من قبل.

4- قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ...﴾⁽²⁷⁸⁾.

- لم يتحدث مكي عن التوجيه في القول الكريم ﴿قليلٌ﴾⁽²⁷⁹⁾.

- ووجه أبو البقاء القول الكريم ﴿قليلٌ﴾، فهو بالرفع على البدلية من الضمير المرفوع⁽²⁸⁰⁾.

- وذكر أبو حيان أن ارتفاع ﴿قليلٌ﴾ عند البصريين على البدل من "الواو" من ﴿فعلوه﴾، وارتفاعه عند الكوفيين بالعطف على الضمير⁽²⁸¹⁾. ولم يتحدث مكي عن توجيهه، واكتفى أبو البقاء بما يراه مناسبًا، ولم يذكر الخلاف النحوي، وأشار أبو حيان إلى الخلاف من غير تفصيل، ولم يكن له رأي واضح، ولعل فيما قومه سابقًا كفاية، وهذا يثبت عدم التكرار.

5- قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا ...﴾⁽²⁸²⁾.

- نقل مكي التوجيه في قراءة من رفع ﴿العين﴾ وما بعده بالعطف على الضمير المرفوع في ﴿بالنفس﴾ وصدده بـ"قليل"، وقال: ((فَهُوَ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ ... مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ...))⁽²⁸³⁾، وأيسر في زيادة "لا" بعد حرف العطف حجة في أنها فصلت؛ لأنها بعد حرف العطف⁽²⁸⁴⁾.

- ووجه أبو البقاء القول الكريم في قراءة الرفع بالتوجيه الذي نقله مكي، وهو الثاني من أوجه ثلاثة، وجاز العطف من غير تأكيد كما جاز في قوله تعالى: ﴿... مَا أَشْرَكْنَا وَلَا

(277) ينظر تفسير البحر المحيط 428/2.

(278) سورة النساء 66.

(279) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 196-195/1.

(280) ينظر التبيان في إعراب القرآن 370/1.

(281) ينظر تفسير البحر المحيط 297/3.

(282) سورة المائدة 45.

(283) سورة الأنعام 148.

(284) كتاب مشكل إعراب القرآن 230/1.

أَبَاؤُنَا ...»، ولم يتحدث أبو البقاء عن الفصل من عدمه، وقال: ((والمجرورات على هذا أحوال مبيّنة للمعنى؛ لأن المرفوع على هذا فاعل للجار))⁽²⁸⁵⁾.
 - ونقل أبو حيان عن أبي علي تجويز وجوه في قراءة الرفع، ومنها ما نقله مكي، ووجه به أبو البقاء، فـ"الواو" عاطفة مفردا على مفرد، والتقدير: "بالنفس هي والعين"، والمجرورات أحوال مبيّنة للمعنى، وقد حكم عليه بالضعف، لأن فيه العطف من غير فصل بين الضمير وحرف العطف، ومن غير فصل العاطف والمعطوف بـ"لا"، وهو لا يجوز إلا عند الضرورة، وفيه كذلك لزوم الأحوال، والأصل في الأحوال عدم اللزوم⁽²⁸⁶⁾. وقرأ الكسائي وأنس وأبو عبيد ﴿والعين﴾ برفعها ورفع ما بعدها⁽²⁸⁷⁾. وقد اختلف المعربون في كيفية توجيههم القول الكريم، فمكي أيد العطف، ودافع عن اختياره، ولم يفصل في المسألة، وجوز التوجيه أبو البقاء، وهذا الأمر يبدو غريبا؛ لأن التجويز جاء بعد المنع، ولعل ذلك لسبب الآية وما يترتب عليه من المعنى، وأما أبو حيان فقد تحدث عن التوجيه وحكم عليه بالضعف، ولم يتحدث عن الخلاف النحوي، وبذلك يتضح الفرق في منهج المعرب نفسه من موضع إلى آخر.

6- قال تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽²⁸⁸⁾:

- لم يتحدث مكي عن القول الكريم⁽²⁸⁹⁾.
 - وكذلك لم يتحدث أبو البقاء عن توجيه القول الكريم⁽²⁹⁰⁾.
 - وذكر أبو حيان أن الضمير للتأكيد، ونقل عن الزمخشري أنه لا يصح الكلام إلا بوجوده، ثم قال: ((وليس هذا حكما مجمعا عليه، فلا يصح الكلام مع الإخلال به؛ لأن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المنفصل المرفوع، ولا فصل))⁽²⁹¹⁾. ونقل عن الزمخشري توجيهه لمثل القول الكريم بتقدير: "وليسكن"، فهو على قوله من عطف الجمل، وهو مخالف لمذهب سيويه⁽²⁹²⁾.
 - ولم يوجه مكي وأبو البقاء القول الكريم، واختار أبو حيان ما رده سابقا، وعارض الزمخشري في اختياره، بحجة عدم الاستقصاء؛ فلا يجوز إصدار حكم على وجه واحد من دون التفصيل، وإذا قارنا بين ما ذكره أبو حيان في المواضع السابقة نجد فرقا واضحا في ذكر الخلاف النحوي، وفرقا واضحا في التكرار.

(285) التبيان في إعراب القرآن 439/1.

(286) ينظر تفسير البحر المحيط 506/3.

(287) ينظر معجم القراءات 279/2.

(288) سورة الأنبياء 54.

(289) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 85/2.

(290) ينظر التبيان في إعراب القرآن 920/2.

(291) تفسير البحر المحيط 299/6.

(292) ينظر نفسه.

7- قال تعالى: ﴿ثُو مِرَّةً فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ۝﴾ (293):

- نقل مكي توجيه الفراء، فهو معطوف على الضمير في "استوى"، والضمير للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وأما الظاهر المعطوف فهو لجبريل عليه السلام، وفي ذلك عطف للضمير المرفوع من غير تأكيد، وهو عند البصريين قبيح، والقياس عندهم أن يقال: "فاستوى هو وهو بالأفق" (294).

- وحكم أبو البقاء على التوجيه بالضعف بعد أن صدره بـ"قيل"، فانه عز وجل لم يقل: "فاستوى هو وهو بالأفق الأعلى" (295).

- ونقل أبو حيان عن الفراء والطبري أن المعنى: فاستوى جبريل، والضمير الظاهر للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وفي هذا التفسير العطف على الضمير المرفوع من غير فصل، وهو مذهب أهل الكوفة (296).

بدأ مكي بالمعنى، ثم بين ما يرده البصريون، وحكم أبو البقاء على التوجيه بالضعف، وعرض أبو حيان المسألة من غير أن يفصل، وسياق الآية دفع مكي وأبو حيان أن يفسرا بما يخالف الرأي البصري، وأما أبو البقاء فقد اتخذ موقفا يختلف عن موقفهما، فالمعرب تحكمه المعاني، وتؤثر فيه المواقف المختلفة ممن سبقه، ومسألة الخلاف النحوي لا تذكر بتفاصيلها في كل موضع.

خاتمة:

بعد هذا الاستقراء وهذه الدراسة تتضح أهمية ما ذكره ابن هشام، وتتضح فائدة الشروح المختلفة، التي بينت ما في كلام ابن هشام، وأنه لا بد من الرجوع إلى المصادر لإقامة الدراسة العملية على ما يذكره العلماء، ويمكن تلخيص النتائج في:

- إن كثرة التكرار التي تحدث عنه ابن هشام لم تظهر بنسبة واحدة في الآيات التي شملتها الدراسة.
- السياق يؤدي إلى إضافة ما تحتمله الألفاظ من توجيهات، وبذلك يضطر المعرب إلى بيان كل الوجه الجائز وإن ذكرت سابقاً.
- التكرار يضطر إليه المعرب عند طول العهد بما يشبهه، فالمعرب يريد تذكير القارئ والمتعلم بالتوجيهات الجائزة في اللفظ الكريم.
- لم يكن التكرار في الألفاظ بصورة واحدة، فهناك الاختصار، والاقتصار.

(293) سورة النجم 6-7.

(294) ينظر كتاب مشكل إعراب القرآن 330/2.

(295) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1186/2.

(296) ينظر تفسير البحر المحيط 155/8.

- مواضع متعددة لم يقع فيها التكرار، واتفق المعربون على تركها، وقد جمع مكي ضميرين منفصلين في سورة المائدة بتوجيه واحد، فذكر الآيتين ثم وجههما مرة واحدة.
- في الضمير المنفصل لا وجود لما ذكره ابن هشام من تكرير الخلاف إذا أعرب فصلاً أله محل باعْتَبَارَ مَا قَبْلَهُ أم باعْتَبَارَ مَا بَعْدَهُ أم لا محل له؟
- اختلاف منهج المعربين يظهر في تتبع توجيهاتهم الألفاظ المتفقة في مواضع متعددة، فبعضهم يعرض ولا يختار، وبعضهم يختار، وبعضهم لا يذكر شيئاً في القول الكريم، وبعضهم ينسب الاختيار، وحديثهم يختلف من موضع إلى آخر، يتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴿297﴾﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً حَافَّتُ ...﴾ (298)، وفي غيرهما من الذكر الحكيم.
- يستطرد بعض المعربين في توجيههم بعض المواضع، ويتحدثون عن القياس، ويستدلون، وينسب بعضهم التوجيهات، ويحيل في تتبع المسائل إلى كتب النحو، ويحيل إلى مواضع متقدمة، وهو ما فعله أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار.
- مواضع متعددة في كتب إعراب القرآن لا يتم توجيهها اعتماداً على ما سبق ذكره من توجيه.
- يحيل المعربون إلى موضع سابقة، ويثبتون في مواضع ما لا يثبتونها في أخرى، ويحيلون إلى الكتب النحوية.
- الحاجة شديدة للدراسات العملية التطبيقية، ولا يمكن الاعتماد على الأقوال من دون الاستقراء، وضرب الأمثلة، وبيان المواضع المتفقة والمختلفة.



(297) سورة المرسلات 8.

(298) سورة النساء 128.

تاريخ الاستلام: 2023/10/12

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- الأعلام، قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، من دون ط، ت.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، تأليف: جمال الدين أبي الحسين علي القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم؛ مكتبة دار الكتب المصرية- القاهرة 1369 من هـ-1950م، من دون ط.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ط4، 1380هـ-1961م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي الشوكاني؛ مطبعة السعادة بالقاهرة، الناشر الشيخ معروف عبد الله باسنده، ط1، 1348 من هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1484 من هـ-1964م.
- التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، من دون ط، ت.
- تفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، تقرئط: أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.
- حاشية الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربي، فيصل عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، من دون ط، ت.
- حاشية السوق على متن مغني اللبيب، من دون ط، ت.
- حاشية الشمي، حاشية العلامة الشمي، وبهامشها شرح الدماميني على مغني اللبيب، دار البصائر، ط1، 1430هـ-2009م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل- بيروت، من دون ط، ت.

- ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1407هـ-1987م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب تأليف: أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، من دون ط، ت.
- شرح التسهيل، تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1410هـ-1990م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، بهامش حاشية العلامة الشمني، دار البصائر، ط1، 1430هـ-2009م.
- شرح المفصل، تأليف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، من دون ط، ت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد الجزري؛ الناشر ج. برجستراسر؛ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط3، 1402 من هـ - 1982م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
- كتاب مشكل إعراب القرآن، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، 1394هـ-1974م، من دون ط.
- معجم القراءات، تأليف: د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ-2002م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ-1996م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب تأليف: أبو محمد عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت - لبنان، من دون ط، ت.
- مغني اللبيب، مازن، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ-1998م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ-2007م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف: جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، من دون ط، ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

